

## الولايات المتحدة والأمم المتحدة وعقوبات حرب الخليج ضد العراق (\*)

دنييس هوليداي

المساعد السابق للمسكرتير العام للأمم المتحدة،  
والمدير السابق لبرنامج النفط مقابل الغذاء في العراق.

### - ١ -

يسرني أن أكون في بيروت، ليس للمرة الأولى، بل لأول مرة بعد وضع حدٍ لاحتلال جنوب لبنان! وكان قد سرني أن أرى أن اللجنة العربية لمكافحة التمييز (ADC) في اجتماعها السنوي في واشنطن قبل أسابيع قليلة طالبت بأن تدفع إسرائيل تعويضات عن الآلام والأضرار الناجمة عن الغزو واثنين وعشرين عاماً من الاحتلال. هذا إذا كان التعويض وحده يمكن أن يرمم النفوس المحطمة والعائلات المكسورة. وبالطبع لا يمكن للتعويض أن يقوم بذلك، ولكن إذا ما حدث ووافقت واشنطن ومن ثم الأمم المتحدة (وهذا للأسف هو ترتيب الأشياء في مجلس الأمن اليوم) فإن دفع تعويضات قد يكون بداية النهاية لسياسة المعايير المزدوجة للأمم المتحدة في هذه المنطقة. والخطوة التالية قد تكون إزالة الأسلحة النووية الإسرائيلية. ومن ثم وضع حد للغزوات المنتظمة التي تقوم بها تركيا، العضو في حلف شمال الأطلسي، في شمال العراق. ومن يدري؟ إلا أن على المرء أن يكون متفائلاً وإلا فسيستسلم، وهذا ما لا يمكننا عمله.

واني لأرتعد خوفاً كذلك من إقدامي على التحدث عن العراق في هذا الجزء من العالم أمام مثل هذا الجمهور من المثقفين والمجربين. وأرجو أن تغضوا الطرف عن عدم دقّتي، وأن تغفروا لي تخبطي. وعلى الرغم مما يترتب على الكلام من ثمن، فقد قبلت دعوة رابطة خريجي الجامعات الأمريكية العرب للحضور إلى بيروت والمشاركة في هذا المؤتمر لأتعلم شيئاً من متكلمين آخرين ومنكم جميعاً. وطاقتي الاستيعابية لا تزال موجودة على الرغم من اشتعال رأسي بالشيب.

ويشرفني أن أكون هنا لأساهم معكم ببعض الأفكار عن أثر عقوبات الأمم المتحدة الاقتصادية في شعب العراق، وأن أطرح بعض المقترحات لقرار عاجل حول عملية الإبادة الدائرة هناك.

(\*) في الاصل ورقة قدمت إلى: مؤتمر «العرب وأمريكا في القرن الحادي والعشرين» الذي نظّمته رابطة الخريجين العرب في أمريكا، المنعقد بتاريخ ٢٦ - ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٠.

ولكن أولاً أود أن أعطي بعض التوضيح، إذ أجد نفسي في دوامة صغيرة من جدل الانترنت! ويبدو أن هناك من يستغرب، إزاء موقفني المؤيد لرفع العقوبات الاقتصادية القاتلة عن شعب العراق، اهتمامي بأولئك الموجودين في الكويت وفي العربية السعودية والفلسطينيين وغيرهم ممن فقدوا أشخاصاً قبل حرب الخليج وخلالها أو بعدها.

وبالطبع أنا قلق إزاء الأشخاص المفقودين؛ كل إنسان سواء أكان كويتي أم فلسطينياً أم سعودياً أم عراقياً، كلهم يتساوى في القيمة. وتلك الأسر والأحبة المحزونون والمعانون الخسارة والمجهول، كلهم مهم على حد سواء. وهذا لا يتعارض مع قلقي على الأطفال الذين يموتون في العراق. وهذا لا شأن له بأخطاء الحكومات أو مبادرات علاقاتها العامة. إن هذا حول شعب نلحق به الأذى بالتساوي مهما كان المكان الذي ندعوه وطناً أو مهما كانت انتماءاتنا أو ولائنا.

وثانياً، أعتقد جازماً أن قضية الكويتيين والعراقيين المفقودين مع الفلسطينيين والسعوديين وغيرهم يجب أن تجد لها حلاً. وعلينا جميعاً أن نحاول التجاوب مع عائلات هؤلاء المفقودين، وعلينا جميعاً أن نضغط على تلك الحكومات التي تقدر على المساعدة في القيام بذلك. وقد رأينا كم كان تباطؤ الحل مؤلماً لأولئك الذين فقدوا أحبة لهم في الحرب الكورية وفي حرب فيتنام وملايين المفقودين من الروس واليهود والغجر وعائلات أخرى لم تجد أبداً حلاً لخسائرها خلال الحرب العالمية الثانية.

ومهما كنا متعاطفين بصدد الأشخاص المفقودين، على الرغم من أنه يجب أن نكون كذلك، فلا يمكننا أن نسمح لمعاناة الأفراد بأن توقفتنا عن العمل معاً نحو السلام وضمن قضية العراق وإنهاء قتل الأطفال، وهم الذين لم يكونوا قد ولدوا بعد غزو الكويت، وهم بهذا أبرياء كلياً من غزو الكويت ومظالمه في عام ١٩٩٠.

لقد حاولت (بصعوبة) أن أجعل موقفني واضحاً - أنا أؤيد كل الجهود لوضع حد لألم العراقيين والكويتيين الذين فقدوا آباء وأخوة وأخوات وغيرهم في الرعب والفوضى بعد حرب الخليج. لقد طلبت من حكومة بغداد أن تستمر في التعامل مع القضية، ويجب إبعاد السياسات عن هذه المسألة الإنسانية. ولقد عرضت أن أحمل أسماء ٦٠٥ أشخاص مفقودين إلى بغداد، وأنا أعلم أن هناك قوائم أخرى لأشخاص مفقودين دون أن يغرب عن البال العراقيون الألف الذين لم يعودوا أبداً من الكويت. دعونا نتفق على العمل على هذه القضية بعيداً عن السياسة وأن نركز معالجتها إلى الصليب الأحمر الدولي الذي يحل عادة هذه الأمور على أفضل وجه.

وآمل أن يجعل هذا موقفني من الأشخاص الكويتيين المفقودين وغيرهم من المفقودين واضحاً.

وآمل، فيما يتعلق بالخطر الاقتصادي على شعب العراق، أن أشجع هؤلاء الموجودين هنا على العمل وأن أشجع غيركم حكوماتكم المعنية. وهذا هو الوقت للتغيير في السياسة. وحتى مؤيدو الحصار الاقتصادي الدولي المमित ضد العراق، الموجودون الآن في واشنطن ولندن فقط، وإلى حد ما داخل مجلس الأمن الدولي، هم الآن في وضع مشوش. وبدأ أخيراً إدراك للإخفاق المروع للعقوبات الاقتصادية ولعواقبها المميتة. وهذا الإدراك أخذ بالنمو يومياً.

ويبدو هنا، بين حكومات هذه المنطقة، أن هناك الكثير من العمل المترتب القيام به. ويبدو أن هناك حاجة لاتخاذ قرار بإنهاء معاناة شعب العراق البريء بعيداً عن السياسات والضمانات التي تستلزمها سمعة بغداد. وبينما وقعت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول أخرى أعضاء

في الأمم المتحدة في هذا الشرك، فلتناً حكومات هذه المنطقة عن ارتكاب الخطأ نفسه، أي معاقبة أطفال العراق لأنهم لا يستطيعون معاقبة زعامتهم. إن هذا أمر غير مقبول ومناقض لمواثيق وبروتوكولات جنيف. المدنيون يجب حمايتهم وعدم استهدافهم في أوقات الحرب. وصدقوني فقد أصبحت العقوبات الاقتصادية شكلاً من أشكال الحرب. والعديد منا سيقولون لقد أصبح الحظر على العراق بعد عشر سنوات طوال سلاح دمار شامل.

ويبدو لي أن الوقت قد حان الذي يجب فيه على الزعامة في المنطقة الرد بشكل عاجل على عملية الإبادة في العراق، وفرض نهاية لها. وعلى الحكومات هنا أن تحمل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على وقف قتل الأبرياء في أثناء العمل على تعزيز ضمانات لكل أولئك الزعماء والأشخاص الذين يشعرون أنهم مهددون، حتى في هذا الوقت بعد عملية نزع السلاح التي قامت بها لجنة الأمم المتحدة (يونيسكوم). وإني أوصيكم بقراءة مقالة ظهرت حديثاً لأحد أعضاء هذه اللجنة سكوت ريتير<sup>(١)</sup>. وكنت قد وقفت معه على منصة واحدة في نيسان/أبريل الماضي في جلسة استماع أمام إحدى لجان الكونغرس في واشنطن عندما أعلن أن للعراق قدرة حربية لتهديد جيرانه.

وفي رأيي، وربما كان سانجاً، أن على زعماء المنطقة أن يتبعوا أحاسيس قلوب الشعب العربي ويستمعوا إلى الأصوات في شوارعهم ويفرجوا عن الصغار والكبار في العراق من انتظار دورهم من الموت - الموت المؤكد. ولا يمكنهم الاستمرار في ترك سياستهم تجاه العراق منجرقة مع التفكير الامبريالي والكلونيالي الجديد للولايات المتحدة والمملكة المتحدة. إن هذا جواركم وليس جوارهما. فهما سيرحلان عندما ينضب النفط، ولكن حكومات المنطقة وشعوبها ستبقى فيها. والعيش معاً في شيء من الانسجام سيكون مهماً بشكل أساسي. وعلى هذا فلن أقول أكثر من اقتراح بأن العلاقات مع العراق وشعب العراق يجب معالجتها محلياً برؤية إقليمية للمستقبل وليس بصورة تفرضها واشنطن ولندن.

## - ٢ -

اكتسبتُ، في بعض المحافل، سمعة بأنني أقول أشياء قاسية عن مجلس الأمن الدولي ولجنة العقوبات وواشنطن ولندن، وعن بغداد.

ووجهي إلي انتقاد حديثاً عبر الانترنت بالتساهل لإسقاط كلمة «إبادة» و«العمل مع الشيطان في واشنطن». والحقيقة هي أنني ربما كنت مثل بعضكم أحاول كبت غضبي والعمل نحو حلول وسط قد تكون عملياً مقبولة من واشنطن ولندن وبغداد. إن من السهل جداً انتقاد السكرتير العام والأمم المتحدة والدول الأعضاء في مجلس الأمن التي تسيء استعمال المقعد. وغالباً ما يكون الأمر أكثر صعوبة للتحلي بالصبر وإيجاد أرض مشتركة ليجلس عليها «الشياطين» المعنيون ويجدوا حلاً وسطاً.

إن اهتمامي هو أن أساعد في إيجاد حل، وبسرعة، للفاجمة الإنسانية في العراق اليوم. وإني أشير إلى نحو خمسة آلاف طفل دون الخامسة من العمر يموتون، على نحو غير ضروري، كل شهر. وهل يمكنكم أن تتصوروا كيف يبدو خمسة آلاف طفل ميت، وآباؤهم، وعائلاتهم وآلامهم المشتركة؟

(١) انظر: سكوت ريتير، «حول نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق»، المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٥٧ (تموز/يولير ٢٠٠٠)، ص ٥٧ - ٦٩.

هل يمكنكم تصور ذلك؟ لا أظن. ولكن هذه حقيقة مرعبة في العراق، وهي قائمة كل يوم، ومستمرة منذ ما يقارب العشر سنوات. ونحن كلنا مسؤولون - الأميركيون الصامتون، الأوروبيون الصامتون، والعرب الصامتون - كلنا! إننا مسؤولون ويترتب علينا أن نتكلم عالياً. يجب أن يُسمع كلامنا ولكل واحد منا مسؤولية وعلى كل واحد منا أن يعمل ما يترتب عليه سواء أكان همنا قانونياً أو أخلاقياً أو متعلقاً بحقوق الإنسان أو غضباً أو كلها معاً. يجب علينا أن نجد سبيلاً للوقوف والإسماع صوتنا حيث ما أمكننا ذلك - في واشنطن أو لندن أو دبلن أو بغداد، وبالطبع هنا في بيروت، ومن الواضح أن للدول الأعضاء في هذه المنطقة مسؤولية خاصة.

وهكذا فإنني اليوم - بعد ثمانية عشر شهراً من مغادرتي العراق والاستقالة من الأمم المتحدة - أجد نفسي مُنادياً بأن على هذه البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، الصغيرة والمحيدة التي لا تزال تحتفظ بشيء من الكرامة وملتزمة بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، عليها العمل معاً لتشكيل تحالف غير رسمي داخل مجلس الأمن وخارجه لوضع حد لأعمال القتل في العراق. وعلى الدول الأعضاء في الجمعية العامة أن تسترد الأمم المتحدة من مجلس أمن غير ديمقراطي وفساد وإناني ودول دائمة مستقوية بالفتن. ومنتصرو الحرب العالمية الثانية أنفسهم هم الذين صمموا الأمم المتحدة لضمان تلبية حاجاتهم للهيمنة العالمية.

ويمكن جمع هذا الائتلاف غير الرسمي بشكل شرعي مع احترام قرار مجلس الأمن الـ ١٢٨٤). ويمكن أن يعني هذا أن هذه البلدان ستسعى بنشاط وبشكل عاجل لإيجاد سبيل أفضل للأمم المتحدة لإنهاء الأزمة الإنسانية فوراً وإعادة الأمل لشعب العراق، وأن تتعلم المجموعة الدولية العيش مرة أخرى مع بغداد العضو المؤسس للأمم المتحدة نفسها. وهذا سيعني أن يتحدث بعض البلدان وربما بلدان عديدة بعض الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن والمجازفة بتلقي أعمال انتقامية من النوع الذي رأيناه من قبل.

ومع ذلك يترتب على البلدان التي تحترم نفسها وتحتفظ بكرامتها أن تطالب باستجابة مجلس الأمن إلى الحاجات الإنسانية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرهما من اتفاقيات الأمم المتحدة حول القانون الإنساني الدولي.

إن الأمم المتحدة في وضع سيئ جداً. والثقة بها مفقودة الآن أكثر من أي وقت مضى في تاريخها. وينفذ مجلس الأمن لأعضائه الخمسة الدائمين الواقع الذي شرحه كيسنجر قبل سنوات وهو أن الشيء الوحيد المهم للدول هو المصلحة الوطنية الخاصة. وهي غالباً قصيرة النظر في متابعتها. وكما قال ريتشارد بتلر في كتابه الجديد، على الرغم من معرفة السبب الكامن الحقيقي للكارثة العالمية، فإن الأعضاء الدائمين الخمسة لا يمكنهم حتى التعامل مع إزالة أسلحتهم وكل أسلحة نووية أخرى من المسرح العالمي.

وفيما يتعلق بالعراق، فإن الأمم المتحدة بحاجة ماسة إلى مساعدة لإيجاد سبيل أفضل لإنهاء قتل الرعايا العراقيين غير الشرعي وغير المبرر وغير الأخلاقي، ولتحقيق تقدم نحو السلام في الشرق الأوسط وفي العالم.

في حال شعرت أنني غير منصف لواشنطن ولندن اسمحوا لي أن أقول بسرعة أنني كنت أضايق حكومتي في دبلن في أيرلندا. ولايرلندا موقع فريد في الأمم المتحدة - فهي محترمة جداً في عمليات حفظ السلام الدولية، وليست عضواً في ذلك التحالف العدواني المميت، حلف شمال

الاطلسي. وهي تعمل بنشاط مع بلدان مثل نيوزيلندا في إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية.

تحدثت في ١٤ حزيران/يونيو أمام لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الهولندي في لاهاي. وأدلت كذلك بإقامة في أوتاوا أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم الكندي. وفي كانبيرا تحدثت أمام لجنة مماثلة في البرلمان الاسترالي، كما تحدثت في ويلينغتون مع أعضاء في برلمان نيوزيلندا. وفي هذه الأماكن الثلاثة كلها ألقى أعضاء البرلمان قلقهم من التأثير المميت للعقوبات الاقتصادية المدعومة من الأمم المتحدة على الأطفال والكبار في العراق وفشل هذه العقوبات.

وفي كندا أصدرت اللجنة البرلمانية بياناً قوياً يدين التأثير الإنساني للعقوبات الاقتصادية ويطلب بتغيير في السياسة. وفي استراليا، حيث وزير الخارجية يدعم دون تردد موقع أولبرايت تحدث أعضاء في حزب العمل عن تفكير جديد نحو العراق في الأشهر المقبلة. وفي نيوزيلندا اعترف وزير الخارجية فيل غوف ونائبه مات رويسون كلياً بالآزمة، وتحدثا معي مطولاً عن الكارثة الإنسانية الحاصلة في العراق. وصدر عن الوزير في صباح اليوم نفسه موقف حكومي معدل لنيوزيلندا يدعو إلى إنهاء العقوبات الاقتصادية الدولية والسعي إلى وسائل بديلة لحل مازق القرار (١٢٨٤) والموت المستمر برعايته. وفي ذلك اليوم نفسه، أثار رئيس الوزراء كلارك القضية مع نده البريطاني في لندن.

لقد دُعيتُ لإلقاء كلمات في وستمينستر في عام ١٩٩٩. وتحدثت في ٦ أيار/مايو الماضي في قاعة بلدية كنزينغتون في لندن أمام ألف شخص إلى جانب عدد من أعضاء البرلمان وهانزفون سبونك. والسيد سبونك كان خليفتي في بغداد وقد استقال من الأمم المتحدة احتجاجاً على القرار (١٢٨٤) وعلى الآزمة الإنسانية الدائرة في العراق. وهي آزمة لم يكن برنامج النفط مقابل الغذاء مخططاً لحلها، وهو مخفق في ذلك. وبدلاً من ذلك فقد عززت الأمم المتحدة بفعالية ارتفاع وفيات الأطفال وسوء التغذية الواسع الانتشار، والانحيار الاجتماعي. وتسيير شؤون بلد يضم ٢٣ مليون نسمة يتطلب أكثر من الغذاء والأدوية. واقتبس عبارة من حملة كلينتون الانتخابية وأقول - إنها بلاذة الاقتصاد! ولا يمكن لأي شيء إنقاذ أطفال الغد سوى إعادة بناء الاقتصاد العراقي.

ولدينا سبب يحملنا على الأمل في الولايات المتحدة في أعقاب رسالة وجهها نحو سبعين عضواً شجاعاً من أعضاء الكونغرس يطالبون الرئيس كلينتون برفع العقوبات الاقتصادية مع الإبقاء على عمليات تفتيش ومراقبة المصالح المتصلة بالأمور الحربية. وأكثر من ذلك، فقد نال اجتماع في الكونغرس في ٣ أيار/مايو ترعاه الأعضاء دنيس كوسينتس وجون كوفيرز وسنثيا ماكيني ثلثت فيه إفادات من قبل هانز فون سبونك وسكوت ريتز ومني أنا، تغطية حسنة من التلفزيون ووسائل إعلامية أخرى في واشنطن. وأعقد أن هذه التصريحات وعرضها في الكونغرس سيخلق دفعةً أخرى، وإن كان متواضعاً، في واشنطن لتغيير سياسي فيما يتعلق بالعراق، على الرغم من الموقف المتشبه للبيت الأبيض ووزارة الخارجية.

وأبرزت جلسة الاستماع في الكونغرس الفاجعة الإنسانية المستمرة بسبب الحرمان الواسع الانتشار والناجم عن عقوبات الأمم المتحدة الاقتصادية بقيادة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وأبرزت كذلك أن هذه السياسة لا تخدم المصالح الأفضل للولايات المتحدة ولا لأوروبا إلا إذا اعتبرنا أن تجارة الأسلحة المتنامية دوماً واعتماد الاقتصادات الأمريكية والأوروبية على مبيعات

الأسلحة أمر إيجابي. وأبرزت أيضاً الضرر الذي تلحقه العقوبات الاقتصادية المبيدة للأطفال والكبار في العراق بمصادقية الأمم المتحدة وسمعتها.

ورأينا حديثاً كيف غادرت مادلين أولبرايت المنبر في حفل تخريج في جامعة بركلي بكاليفورنيا تحت صيحات الاستنكار، وتلقت الرسالة نفسها والمعاملة نفسها في جامعة جورج تاون قرب الباب الخلفي للبيت الأبيض في واشنطن. وقد أجبرت على الاعتراف بمعارضة الملايين من الأمريكيين. وكلنا يتذكر الإحراج الذي لحق بأولبرايت وبيرغر وكوهين في اجتماع في مدينة أوهايو في العام الماضي. وقوبل توماس بيكرنج نائب وزير الخارجية في حفل سنوي في أوائل حزيران/يونيو في واشنطن بصيحات استنكار لمحاولته تفسير موقف واشنطن من قتل الأطفال العراقيين. إن هذا ليس حول الرئيس العراقي بالذات، بل حول عملية إبادة لشعب العراق لأن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لا تقدّران على إيجاد سبيل لمعالجة زعامة بغداد. إن هذا أمر غير مقبول. والإبادة أمر غير مقبول.

### - ٣ -

ما أكدته هذه المناقشات البرلمانية والمواجهات هو أن عقوبات الأمم المتحدة الاقتصادية أداة مميتة، وأن المعاناة والتعذيب والدمار إنما يلحق بالشعب وليس بالزعامة. وعقوبات اقتصادية ممتدة تسبب بشكل مباشر وغير مباشر الموت وسوء التغذية والدمار الاجتماعي للأبرياء وللأطفال ولغيرهم ممن لا ذنب لهم في القرارات السيئة للحكومات. هل تذكرون التأثير القاتل على أخطر طبقات الشعب في هايتي؟ إننا ندرك المصاعب المفروضة على الشعب في كوبا اليوم نتيجة ثلاثين عاماً أو أكثر من حظر ثنائي مفروض من الولايات المتحدة.

إن حالة العراق هي أهم إخفاق واضح لهذه الأداة المشروعة أحياناً والمنصوص عنها في ميثاق الأمم المتحدة في المادة (٤١) من الفصل السابع لفرض معايير في السلوك تتماشى مع متطلبات الميثاق نفسه. وفي حالة الأطفال والكبار في العراق نجد للأسف أن نتائج قرارات مجلس الأمن لا تتماشى مع روح وقصد الميثاق، وينود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقات الأخرى في القانون الدولي. إن أزمة العراق فريدة في إطالة أمدها وغير مبررة في قوانين التناسب. إن نظام العقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة الراهن غير مقبول من الملايين في مختلف أرجاء العالم ومن غالبية الدول الأعضاء في الجمعية العامة. إنه غير مقبول من ألوف إن لم يكن ملايين الأمريكيين والبريطانيين والأوروبيين والأهم كثيراً من شعوب العالم العربي والإسلامي المطلعين.

إن شعب العراق لا يريد صدقة. إنه يريد الفرصة لإعادة مستوى المعيشة فيه إلى المستوى الذي كان سائداً في عام ١٩٩٠. والواقع المؤسف هو أن الكثير من الناس في مختلف أرجاء العالم غير مطلّعين بشكل كاف على التأثير المميت للعقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة، بسبب إخفاقات وسائل الإعلام والاستقلال المفقود للسلطة الرابعة.

وهكذا، أيها الأصدقاء، بما أنكم مطلّعون كلياً فإن المسؤولية هي مسؤوليتكم لاستخدام نفوذكم المجتمع بوسائل متنوعة لتحقيق نهاية لقتل وسوء تغذية أطفال وكبار عراقيين أبرياء.

وسيقول البعض، بالطبع، إن الرئيس العراقي وحده هو الذي يمكنه عمل ذلك، إنه وحده القادر على وضع حد لموت الأطفال العراقيين. والأمر، لسوء الحظ، ليس بتلك السهولة ولحزب

البعث» سجل في الاستثمار في العسكر ولكن كذلك في توفير الرعاية الصحية والتعليم للجميع. لقد استخدم الرفاه الاجتماعي لتحسين معيشة الناس وكأداة للبقاء في الحكم. والنظام العراقي اليوم يفتقر إلى الحرية والقدرة المالية لإعادة سياسات الحزب الاجتماعية في ظل الأحوال الاقتصادية الحاضرة.

نحن نعلم أن المسؤولية يجب أن تتقاسمها بغداد مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي. ويجب أن تتحمل بغداد مسؤولية كبيرة. ونحن نعلم أن الانتفاضات بين الأكراد على مدى سنين سُحقت بلا رحمة. وهو ما يحدث غالباً في الحروب الأهلية في أي مكان آخر، ونحن نعرف بنازحين أكراد في مواقع مثل كركوك. ونعلم أنه كان هناك صناعة قرار سيئة جداً في بغداد: الحرب العراقية - الإيرانية وغزو الكويت. ونحن نعرف أن أموراً مرعبة وقعت في الكويت تحت الاحتلال العراقي ونعرف أنه في الكويت استمر وقوع أمور مرعبة انتقامية بعد انسحاب العراق. ونحن نعرف الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة من قبل التحالف الدولي بما في ذلك الاستخدام غير المشروع لليورانيوم المستنزف من قبل القوات الأمريكية والبريطانية بنتائجهم المميتة المستمرة للعديد في الكويت والعربية السعودية والعراق اليوم. ولا أحد منا بريء.

وكما هي الحال في الحروب العالمية وفي فيتنام، جرى استخدام أسلحة كيميائية غير مشروعة. لقد استُخدمت ضد قوات احتلال إيرانية وكردية في الشمال مسببة إصابات مدنية لا مفر منها. وقُمت بوحشية ثورات تلقت التشجيع من الخارج، واقتتال سياسي ظالم قبل ذلك ساعدت على تجده وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي إي).

نحن نعرف بالخسارة المأساوية للأرواح في جانبي الصراع الإيراني العراقي. ونحن نعرف أيضاً بدعم ناشط غربي وغير غربي في خوض الحرب الإيرانية - العراقية عن طريق مبيعات أسلحة وتوفير مواد كيميائية وبكتريولوجية ومعلومات مخبرات حربية وتدريب حربي لبغداد. وقد استخدمت ضد الأكراد نماذج بريطانية للدمار طُبقت في كينيا ضد الماوماو ونحن نعرف أن القوات الأمريكية وقفت جانباً داخل العراق في عام ١٩٩١ بينما كان آلاف من الثوار الأكراد والشيعية يُقتلون على يد القوات الحكومية المستخدمة قدرات موافق عليها من الولايات المتحدة. ونحن في «الغرب» لسنا نظيفين وبعيدين عن اللائمة بالنسبة إلى الوضع في العراق اليوم.

نتعرض لإغراء الإشارة بيدنا إلى الرئيس العراقي وحده. وهذه طريقة سهلة للخروج من التجربة ولكنها أقل نزاهة. ومجلس الأمن يعلم بشكل كامل لاكثر من تسع سنوات بالمجاعة والآثار المميتة الأخرى لسياسات الأمم المتحدة هذه. لقد كانت الأمم المتحدة هي التي فرضت المجاعة من جديد في عام ١٩٩٠ بأول حظر على كل الواردات ومبيعات النفط بموجب القرار (٦٦١). ولا تزال الأمم المتحدة اليوم تعاقب خطأ شعباً بسبب سياسات حكومته، وهي تواصل هذا منذ عشر سنوات طوال. وهذه المعرفة بوفيات الأطفال والنيات التي يمثلها الاستمرار تثير ديمومة شبح الإبادة البشع باسم الأمم المتحدة.

ولتخفيف الغضب العالمي في أعقاب الحظر الدولي الكامل على استيراد كل أصناف الأغذية لستة أشهر اعتباراً من آب/أغسطس ١٩٩٠، قدمت الأمم المتحدة بعض عروض غوث غير كافية إلى حد كبير عن طريق مبيعات نفط عراقي - ما يقرب من عشرين سنناً أمريكياً للشخص في اليوم. وأنشأت الأمم المتحدة والعراق أخيراً في عام ١٩٩٦ ما سمي برنامج النفط مقابل الغذاء. وقد كان هذا البرنامج ناقص التمويل إلى حد كبير. وقد وثق السكرتير العام للأمم المتحدة جيداً أمراض البرنامج ونجاحات تطبيقه والإخفاق الكلي فيه: بالافتقار إلى التمويل لإعادة الإسكان،

وإعادة البناء، والافتقار إلى مخزون عازل، إلى جانب قيود لجنة العقوبات الدولية والتحالفات القاسية المزدوجة الغاية غير المناسبة لأي أزمة إنسانية.

وواصل مجلس الأمن العقوبات وإن كان بتعديلات سطحية، على الرغم من إخفاقاتها النوعية والكمية كما ذكرها السكرتير العام. وكما سبق وقلت وكما يعرف السكرتير العام جيداً، وكما يعلم مجلس الأمن جيداً فإن برنامج النفط مقابل الغذاء لم يفعل أكثر من الإبقاء على معدلات وفيات الأطفال العالية وانتشار سوء التغذية.

لقد فعل مجلس الأمن الدولي ذلك وهو على معرفة تامة بهذه النتائج غير المقبولة لمعاقبة بغداد على ما يبدو عن طريق شعبها، وإكراه رئيس العراق على التخلي عن منصبه. وكما تعرف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فإن العقوبات الاقتصادية المستهدفة بتعريفها لشعب ما، من غير المحتمل أن تطيح برئيس دولة أو تؤدي إلى تعاونه.

وعلى الرغم من ذلك فقد تلقت الأمم المتحدة تعاوناً من العراق ولكن بدون اعتراف أو مكافأة. وهكذا وعلى الرغم من تقدم جوهري جداً حققته يونيسكوم بالتعاون مع الحكومة فيما يتعلق بتدمير أسلحة الدمار الشامل (كما هو مذكور في الكتابين الأخيرين لسكوت ريتير وريتشارد بتلر)، فأمامنا اليوم طريق مسدود على ما يبدو بالنسبة إلى قرار الأمم المتحدة رقم (١٢٨٤) الذي طال انتظاره ولكنه جاء غير كاف كلياً وحاملاً حكم الإعدام.

#### - ٤ -

التركيز اليوم يجب ألا يكون على الماضي بل على هنا والآن. وباختصار كيف تساعد نحن كأفراد كلاً من وستمينستر وواشنطن (آخر دولتين متمسكتين بالعقوبات الاقتصادية لمجلس الأمن) على الخروج من هذا المستنقع الأخلاقي والإنساني والقانوني الملحق ضرراً كبيراً بزعامة الغرب الديمقراطي، والملحق الضرر بالأمم المتحدة والمروع كثيراً شعب العراق. والخروج بطريقة تكون مقبولة في واشنطن ولندن أي من دون خسارة ماء وجه دولياً أو محلياً، ومع ذلك مقبولة من الزعامة في العراق التي عليها أيضاً أن تأخذ بعين الاعتبار حقائق السياسات المحلية في بيئة متفجرة بانهيار اجتماعي وغضب جامح، غضب موجه في معظمه إلى الأمم المتحدة والولايات المتحدة وبريطانيا، وليس كما قد يرغب البعض في لندن وواشنطن إلى الزعامة في بغداد. وبدلاً من ذلك وكما تكاد تكون الحال دائماً مع الحصارات العقابية فإن الزعامات تعززت وتجمع الشعب حول العلم وتناقصت طاقة الشعب للتغيير وبخاصة بين الطبقات الوسطى والمهنية. العمال أصبحوا عاطلين عن العمل وأخذ الأفقر يعاني بشكل مروع.

علينا أن نقبل أن قرار الأمم (١٢٨٤) ميت فعلياً. إنه لمن المتأخر جداً والقليل جداً التحدث بعد عشر سنوات عن تعليق ممكن لعقوبات اقتصادية. وفي وجه التصريحات المتكررة غالباً في واشنطن بأن العقوبات الاقتصادية لن ترفع أبداً طالما ظل الرئيس العراقي في السلطة، فلماذا علينا أن نتوقع تعاوناً من بغداد؟

لذلك علينا أن نجد بديلاً مصمماً للتجاوب مع إلحاح الأزمة الإنسانية في العراق اليوم. وعلينا أن نضع جانباً في الوقت الحاضر المعايير المزدوجة في مجلس الأمن فيما يتعلق بسلوك البلدان الأخرى في الشرق الأوسط غير العراق، مثل تركيا وإسرائيل. وعلينا أن نأخذ في الحسبان كواقع، إذا كنا نريد أن نضع حداً بسرعة للموت في العراق، المخاوف المستمرة للحكومات المجاورة.



وعليها أيضاً أن نتعايش مع الاهتمام الأمريكي - البريطاني الخادم لمصالحهما الذاتية بمنتجي النفط الإقليميين وغيرهم من حلفائهما - البعض بقدرة نووية والآخرين مدججون حتى الذروة بالطائرات والصواريخ وغيرها من الأسلحة الأمريكية والأوروبية - والعديد منها موجه نحو بغداد! وإنجازات اليونيسكوم وتأكيد سكوت ريتير - الذي يجب أن يكون قد بات يعرف أن ليس للعراق قدرة حربية اليوم لتهديد بلدان مجاورة - باتت منسية.

## - ٥ -

وإني لأدعو هؤلاء الموجودين هنا اليوم، بروح التطلع إلى الأمام ومعرفة إلحاح إنهاء العقوبات الاقتصادية ووفيات الألوف كل شهر، أن يدرسوا مقترحات لرفع العقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة عن شعب العراق، بضمانات تهدف إلى أن تكون مقبولة من جميع المعنيين. ودعوني أعترف بأن هذه المقترحات تعرضت للهجوم! لقد وُجّه إليها انتقاد بحق لتجاهلها السيادة الوطنية العراقية. ويُنظر إليها كمروج لميول واشنطن ولندن الامبريالية، ويُنظر إليها كمقترحات تمييزية فيما يتعلق بالعالم العربي. ويُوجه إلي اتهام بأنني جاهز للعمل مع الشيطان! وهكذا فإنني سأعترف أيضاً بأن هذه المقترحات لا تعكس تفضيلاتي الشخصية. إنها غير كاملة. ومع ذلك فإنني أعتقد أن فيها بعض القبول السياسي بين كل الأطراف المعنية - في لندن وواشنطن وبغداد، ومن دون أن ننسى الأمر الأهم وهو أقطار وشعوب الشرق الأوسط بما فيها شعب الكويت والعربية السعودية وغيرها. ممن هم بحاجة ماسة للخلاص من موت الأبرياء في العراق ولإصلاح علاقاتهم مع بغداد مع الإبقاء نوعاً ما على اتصال بالحلفاء الغربيين وبخاصة واشنطن. وضمن هذه القيود وغيرها بما في ذلك بيانات «شيطانية» وغير حكيمة في واشنطن وبغداد، وضمن مجلس الأمن الدولي أقدم هنا ببعض المقترحات لدراستها:

أ - إعادة تأسيس عمليات التفتيش والرقابة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل داخل العراق بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي، مع الأخذ بالاعتبار بنود الفقرة (١٤) من القرار (٦٨٧)، ووضع وسائل لمراجعة دورية بموجب اتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار القائمة.

(وهذه تدعو إلى عقوبات على صانعي أسلحة الدمار الشامل ومراقبة رغبتهم ببيعها أو بيع عناصرها دون نظر للعواقب كما رأينا في السابق. وهذا يتطلب التعامل مع التخمة الواسعة في التسليح وتكديس الأسلحة في البلدان المحيطة بالعراق من تركيا إلى العربية السعودية والكويت وثلاثتها محتلة من قوات أمريكية وبريطانية).

ب - فرض عقوبات «ذكية» على الحكومة في بغداد فيما يتعلق بشراء أي ناحية من أسلحة الدمار الشامل، من دون فصل الزعامة بأي شكل كان عن اتصالات خارجية مهمة.

(هذا الاقتراح يركز فقط على منع شراء أسلحة الدمار الشامل أو عناصرها من دون استمرار في العزلة التي تعطي إنتاجية عكسية، إنه يتطلب تلبية طلب ريتشارد بلتر أن يتم حل قضية الأسلحة النووية الإسرائيلية وهو يتطلب وضع حد لمعايير مزدوجة).

ج - إعادة فتح حوار حقيقي بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة/المملكة المتحدة وبين بغداد، تماماً كما فعل الرئيس كلينتون بنجاح ظاهر تجاه كوريا الشمالية وإلى مدى أقل مع إيران، وبهذا الاعتراف بأن العزلة تؤدي إلى التنفير بينما يمكن للحوار أن يؤدي إلى تأثير وتغيير إيجابيين.

(عدم الرغبة في الاتصال مع صديقيهما وحليفهما السابق الرئيس العراقي هو موقف أمريكي وبريطاني غير واقعي كثيراً للصمود؛ وكانت قد بدت اتصالات مع موبوتو وسوهارتو وبينوشه - للاكتفاء بتسمية بضعة حلفاء سابقين فقط يلتف حول أعناقهم سجل حقوق إنسان مروّع وجرائم أخرى ضد الإنسانية - بدت أنها لا تشكل أي صعوبة).

د - إنهاء الوصف العرقي للرئيس العراقي بأنه شيطان والذي يحمل نتائج عكسية، والمهين للمشاعر العربية والإسلامية والتمدنة حول العالم. (لقد فعلت الولايات المتحدة بفعالية مع ماو عندما قرر نيكسون إنهاء عزلة الصين ذات النتيجة العكسية، وقد قام كلينتون حديثاً بالشيء نفسه مع بيونغ يانغ. هل نسي أن ستالين عندما كان مريحاً للسياسة الأمريكية كان صديقاً وحليفاً للولايات المتحدة في أحد الاوقات؟).

هـ - رفع عقوبات الأمم المتحدة الاقتصادية عن العراق أمر أساسي لاستعادة عافية الاقتصاد، بما في ذلك استثمار رأس مال في البنى التحتية وحاسم لوضع حد للكارثة الإنسانية.

(وبهذا يتوفر الاعتراف الضروري للفعالية في كل حالات أنظمة المقاطعة، تجاوباً مع تعاون عراقي ملموس وإن لم يكن كاملاً على جبهات متعددة مع يونيسكوم، وعلى تخطيط الحدود الكويتية - العراقية، وعلى توزيع برنامج النفط مقابل الغذاء. وصدقوني فإن الأمم المتحدة لا يمكنها معالجة الشراء والتوزيع على المدى الواسع الذي يتطلبه البرنامج العراقي، إنها تعمل قدر استطاعتها بفضل حكومة بغداد، أما بشأن المعلومات المضللة من لندن وواشنطن حول التخزين وغير ذلك فيمكن صرفها كدعاية - وسيؤكد ذلك خليفتي هانز فون سبونيك).

و - الإفراج عن معدات إنتاج النفط وفك التضييق الخانق المزدوج الغاية للجنة العقوبات في مجلس الأمن، لتمكين العراق من عرض مزيد من النفط في السوق العالمية وتعزيز قدرة إيراداته التي تمس إليها الحاجة لإعادة التصنيع ونفقات رأس المال وإعادة ملايين العاطلين إلى العمل.

(بينما وافقت الولايات المتحدة على رفع سقف مبيعات النفط العراقي، لأسباب تتعلق بمستويات أسعار النفط العالمية من دون شك، نرى واشتغل في الوقت نفسه تعرقل وصول معدات إنتاج نفط بقيمة تقارب المليار دولار وافق عليها السكرتير العام، والضرورية للعراق لفتح آبار جديدة وزيادة الإنتاج مع تسخير الموارد القائمة).

ز - تسهيل إنفاق رأس المال في القطاعين الخاص والعام في العراق لبدء مهمة إعادة بناء البنى التحتية المدنية وإعادة تجديد البيئة التي أصيبت بأضرار جسيمة جداً خلال حرب الخليج.

(وهذا يشمل الطاقة الكهربائية، والنقل والمواصلات، والتقانة الحديثة للتعليم، وإدارة اقتصاد عصري، والمدخلات الضرورية لوضع حد للبطالة، وإنقاذ قيمة الدينار، وإعادة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأسر والأفراد المدنيين).

ح - تأجيل دفع التعويضات (٣٠ بالمئة من إجمالي إيرادات النفط)، بحيث يتاح للعراق الوصول إلى مئة بالمئة من إيراداته النفطية حتى ذلك الوقت الذي تنتهي فيه أزمة وفيات الأطفال.

(إحصاءات اليونيسف - خمسة آلاف وفاة في الشهر لأطفال دون الخامسة من العمر).

ط - تشجيع زيارات الحرفيين العراقيين إلى الخارج وبدء دراسات للخريجين العراقيين

لسد الفجوة التي خلقتها عشر سنوات من الحظر الفكري والتقاني وما نجم عنه من عزلة.

ي - دعوة العراقيين للمشاركة في عملية التعاون الاقتصادي وسلام الشرق الأوسط لتعزيز توقعات مجموعة بلدان شرق أوسطية في يوم ما.

(سلام من دون اشتراك العراق وإيران لا معنى له).

ك - تشجيع بغداد على الإبقاء على نظام الأمن الحالي الشبيه بالحكم الذاتي لأكراد العراق في المحافظات الشمالية، حتى الوصول إلى وقت يتوصل فيه الأكراد إلى حل مع الحكومة المركزية يكون مقبولاً من الطرفين.

ل - حمل العراق والكويت على الالتزام بحل خلافتهما حول الأشخاص المفقودين - نحو ٦٠٠ كويتي وأكثر من ١٠٠٠ عراقي - وتخطي المبالغات والعبارات النمقة التي تترك العائلات في معاناة وشك.

م - كما أن على العراق احترام حقائق قرارات مجلس الأمن فإن على الآخرين كذلك احترام قيود قرارات مجلس الأمن بما فيها إنهاء القصف الأمريكي - البريطاني لما يطلق عليه «مناطق محظورة للطيران».

(تكاد تكون انتهاكات الطيران وعمليات القصف الجوي يومية، وتشكل خرقاً للقانون الدولي فيما يتعلق بسيادة العراق، وقد قتل من جرائها ما يتراوح بين مائة وخمسين ومائتي عراقي بينهم أطفال ورعاة مع قطعان ماشيتهم. ولا وجود هناك لاية بنود قانونية في أي قرار قائم للأمم المتحدة يخول القصف الجوي البريطاني والأمريكي للعراق. ويجب تطبيق الفقرة (١٤) من القرار (٦٨٧). ويجب وقف تطبيق مجلس الأمن لمعايير مزدوجة).

سيرى عديدون مخاطر قائمة في هذه المقترحات، إلا أنه من الصعب تحقيق تقدم من دون مجازفة. أما فيما يتعلق بمخاوف عودة أي تهديد عسكري عراقي لجيرانه، فيُتوقع أن تتمكن مقترحات التفيتش والرقابة وغياب المبيعات الحربية وبخاصة عناصر أسلحة الدمار الشامل من النجاح في إنهاؤها وأن يبقى - سواء كان خطأ أو صواباً - الوجود العسكري الأمريكي - البريطاني في الخليج وفي بلدان المنطقة طالما طلب منه البعض البقاء في أراضيه. وفي الواقع، وكما أبلغنا جماعة اليونيسكوم فإن العراق اليوم يفتقر إلى القدرة العسكرية الممكنة لتهديد جيرانه.

وإذا كانت هذه المقترحات، أو صورة معدلة نوعاً ما منها، تعتبر مقبولة من المعنيين جميعاً، فإن الأثر الناجم سيكون بالتأكيد أفضل المصالح الفورية لأطفال العراق وشعبه. ويمكن أن يستعيد مجلس الأمن الدولي بعض مصداقيته المفقودة، وأن يُظهر بعض الاحترام لحكم القانون الدولي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وسيُطلق ذلك حركة المهمة الطويلة الأمد المتعلقة بإعادة رفاه الشعب العراقي إلى المستويات التي كان يتمتع بها في عام ١٩٩٠ أو إلى مستويات أفضل.

واستناداً إلى محادثات مع عراقيين يعيشون في المنفى، في أوروبا، بينهم مقيمون في المملكة المتحدة وفي كندا وأستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة فإن إنهاء العقوبات الاقتصادية سيعيد إلى العراق العديد من النازحين من الطبقات المتوسطة والمهنية لأسباب اقتصادية. وتحتاج بغداد إلى تشجيع مثل هذه العودة التي تعتبر مهمة للاقتصاد وكذلك للرفاه الاجتماعي داخل العراق. وتحتاج بغداد كذلك إلى الوصول لأولئك النازحين العراقيين في البلدان المجاورة، وبدء إيجاد حل

لحياتهم المحطمة. وهؤلاء العائدون قد يحملون معهم مع مرور الزمن تغييراً في الحكم نحو نظام أكثر مشاركة ومتعدد الأحزاب، إن كان ذلك هو خيار الشعب العراقي. وأعتقد جازماً أن العراقيين فقط هم الذين يمكنهم أن يقرروا بشكل صحيح شكل الحكومة التي يريدون. وهذا شيء ينطبق نوعاً ما على المنطقة كلها غير المتأثرة كثيراً بالتدخل من واشنطن ولندن أو غيرهما.

وليس هناك من شيء يمكن أن يكون أكثر خطراً وقابلية للانفجار في منطقة الشرق الأوسط من حالة الشك والحرمان البشري المقترن باليأس الاقتصادي والاجتماعي داخل العراق. والتفكير بسلام في الشرق الأوسط من دون مشاركة عراقية أمر ساذج.

وختاماً، لقد حان الوقت لنا جميعاً بكل تأكيد، بعد نحو عشر سنوات من حصار وعقوبات اقتصادية شاملة قريضة، أن نجد سبيلاً بديلاً للعيش مع العراق من دون معاقبة سكانه الأبرياء.

إن العقوبات الاقتصادية الدولية التي تقودها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تقتل الأطفال والصغار والكبار الذين لم يكن لهم أي دخل في القرارات السيئة التي أدت إلى غزو الكويت، ولا في صناعة قرار الحكومة وأعمالها قبل عام ١٩٩٠ أو منذ ذلك الحين. والدول الأعضاء في الأمم المتحدة ستتبع بالتأكيد مبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن تسهيل وتشجيع تلك المبادرة من أناس مثلكم ومن حكومات هذه المنطقة مع بلدان الجمعية العامة التي لديها شجاعة الوقوف إلى جانب قضية غير شعبية ولكن عادلة - بقاء الشعب العراقي. يجب علينا جميعاً الوقوف وأن يحسب حسابنا.

إن بلادي تعرف كل شيء عن المجاعة وأعمال الإبادة من معاناتها في القرن التاسع عشر. ومعظم البلدان بما فيها هذا البلد مرت بها أوقات كرب وألم. دعونا لا ننسى ذلك. وعلينا الآن أن نقف إلى جانب أطفال العراق لإنهاء محنتهم. وعلينا المطالبة بإنهاء عقوبات الأمم المتحدة الاقتصادية، يجب علينا وضع حد لقتل الأبرياء على يد مجلس الأمن الدولي، وهو أمر لا يمكن وجود أي مبرر له.

وسأنهي ورقتي لهذا السرد على سبيل التندر، يجري في الولايات المتحدة اليوم نقاش طال أمده حول إلغاء عقوبة الإعدام. وينتظر نحو ثلاثة آلاف وستمئة أمريكي دورهم في طابور الموت. هذا في الوقت الذي نتحدث فيه عن طريقة ما للإعدام. ومن المحتمل أن يكون بعض هؤلاء بريئاً.

وفي العراق أعدمت العقوبات الاقتصادية الدولية التي تقودها وتدعمها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أكثر من خمسمائة ألف طفل صغير منذ عام ١٩٩٠. ويقف اليوم مئة ألف طفل آخر في الانتظار في طابور الموت. وهؤلاء كلهم أبرياء.

وستوافقون على أن هذا يجب وقفه □